الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.20

Distr.: General

10 May 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بول . . . . . (نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/53/41، A/53/57، A/53/72-S/1998/156، A/53/95، S/1998/311، A/53/281، A/53/311، A/53/482)

١ - **السيدة سيبال** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): أشارت إلى التوصيات المتعلقة ببناء السلام فيما بعد الصراع والواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح (A/53/482)، قائلة إن الجمعية العامة ستنظر في تلك الدورة في مشروع إعلان وبرنامج عمل يدعوان إلى بناء ثقافة سلام. وفي كلا النصين سينصب التركيز على بناء السلام فيما بعد الصراع. وقد قامت اليونسكو، التي تقوم بتنسيق الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية لثقافة السلام، بإنشاء وحدة خاصة لتوفير التعليم للأطفال في حالات الطوارئ.

٢ - وأضافت قائلة إن اليونسكو ملتزمة بتعزيز حقوق الطفل وخاصة فيما يتعلق بالتعليم. وقد عبَّر قرار الجمعية العامة ١٠٧/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ والمتعلق بحقوق الطفل عن العديد من شواغل اليونسكو؛ فقد أشار مثلا إلى ضرورة توجيه التعليم نحو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وميثاق الأمم المتحدة والثقافات المختلفة، وإعداد الطفل لمسؤوليات الحياة في مجتمع حر، وذلك بروح من التفاهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين الشعوب والجماعات الإثنية والقومية والدينية وأبناء السكان الأصليين. ويشدد القرار أيضا على دور التعليم في حماية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ودور التعليم غير الرسمي، ومسألة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وأهمية التعليم في تدريب القوات المسلحة في مجال حقوق الطفل.

٣ - وفي إطار اتفاقية حقوق الطفل، قالت إن اليونسكو تؤمن بأن حقوق الطفل في ميدان التعليم تشمل الحق في الحصول على التعليم، وحقوقا في التعليم وحقوقا من خلال التعليم. فلجميع الأطفال الحق في الحصول على تعليم أساسي ذي نوعية جيدة، وفي احترام آرائهم وفي أن توفر لهم الحريات الأساسية في المدرسة وفي جني فوائد التعليم.

٤ - ومضت قائلة إن اليونسكو تقوم بجمع معلومات بشأن تنفيذ الاتفاقية في ميادين التعليم والثقافة والاتصال. وتقوم أيضا برصد تنفيذ الاتفاقية وبتثقيف الناس حول الاتفاقية وبالتشجيع على توفير التعليم للجميع، وبتعزيز تعليم ومركز البنت وتعليم الأطفال الذين يعيشون في ظروف عصيبة بصورة استثنائية. وقد قامت بصياغة مبادئ توجيهية تمكّن وزارات التعليم والثقافة من التوعية بمبادئ الاتفاقية ذات الصلة بالتعليم والثقافة والاتصال.

٥ - واستطردت قائلة إن اليونسكو شاركت في المؤتمر السابع لوزراء التعليم للدول الأفريقية الأعضاء والمعقود في دربان في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ولمست فيه تحولا ملحوظا في المواقف فيما يتعلق بالبنت إذ حدث تطور كبير في أفريقيا تمثّل في زيادة التحاق البنات بالمدارس وتعيين المزيد من المدرسات. وفي حين يظل

التعليم هدفا بعيد المدى بالنسبة للجميع، فإن السياسات التعليمية تركّز في الوقت الحاضر على المجالات ذات الأولوية من قبيل تعليم أطفال الأرياف وتعليم البنت. وقد تم اتباع نهج عملي وابتكاري يركّز على التعليم الرسمي. وقد تولّد هذا النهج عن رغبة الأفريقيين في إيجاد الحلول الخاصة بهم وكسر حلقة الاتكال. وستمد اليونسكو يد المساعدة إلى البلدان الأفريقية في هذا الصدد.

٦ - **السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من أن التصديق الشامل على اتفاقية حقوق الطفل أدى إلى زيادة الاهتمام الدولي بحالة أطفال العالم، لم تتعزز سوى مصالح بعض قطاعات السكان في البلدان المتقدمة في حين اتسمت حالة الأطفال في البلدان النامية والفقيرة بالفقر، وسوء التغذية، والأمراض، والأمية، وبالعنف الناجم عن النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية والتوتر العرقي.

٧ - وأضاف قائلا إن الاتفاقية أبرزت عددا من السبل الكفيلة بمساعدة الأسر الفقيرة وتحسين الأحوال المعيشية للأطفال بتزويدهم بخدمات في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والتنمية. غير أن العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، تفتقر إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم هذه الخدمات. ولذلك، فإنه يتعيّن على المجتمع الدولي، وبوجه خاص المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، تقديم المساعدة إلى حكومات هذه البلدان لتمكينها من مساعدة القطاعات المحرومة من السكان وضمان تأمين الحقوق الأساسية للأطفال.

٨ - واستطرد قائلا إنه وفقا للإحصاءات الواردة في تقارير المنظمات الإنسانية الدولية، يتعرض العديد من الأطفال للاستغلال الجنسي والعنف ويُجبرون على القيام بأعمال شاقة وخطرة وعلى المشاركة في النزاعات المسلحة، الأمر الذي يتنافى واتفاقية حقوق الطفل وقواعد القانون الدولي. فمن الأساسي إذن أن تظهر الدول إرادة سياسية كفيلة بحماية جميع هؤلاء الأطفال علاوة على المعوقين وضحايا الألغام.

٩ - وأضاف قائلا إن الإمارات العربية المتحدة صادقت على الاتفاقية في عام ١٩٩٦ وأعطت الأولوية، في برامجها الوطنية، لمصالح الأطفال باعتبارهم محور التنمية المستدامة. وقد تم الأخذ بنظام التعليم الابتدائي الإلزامي، وأنشئت حضانات ومراكز صحية للأطفال ونفذت برامج للمعوقين واليتامى منهم، استنادا إلى مفاهيم قيم الدين الإسلامي وتقاليد مجتمع الإمارات. أما على الصعيد الدولي، فقد قدمت مساعدات إلى الأطفال الفقراء واللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية. وقدم الدعم أيضا للجهود الجماعية المبذولة من أجل القضاء على الأمراض من قبيل الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتحسين الأوضاع المعيشية لأطفال العالم.

١٠ - واختتم حديثه قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تدحض الاتهامات العارية عن الصحة والواردة في تقرير المقرر الخاص المتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية (A/53/311) فيما يتعلق بإشراك الأطفال في سباق الهجن؛ فرياضة سباق الهجن نشاط رياضي مشروع ومعروف في جميع أنحاء العالم وجزء من الثقافة العربية. والإمارات العربية المتحدة تدين تشغيل الأطفال في أعمال خطرة وتعاقب من يجبرون الأطفال على القيام بهذه الأعمال وتعمل على تنسيق الجهود الثنائية للقضاء على الاتجار بالأطفال في المنطقة.

١١ - **السيد محيي الدين هاشمي** (بروني دار السلام): قال إن بلده الذي انضم إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٥، يحمي مصالح الأطفال ويعزز نموهم ونماءهم في إطار من التقاليد والثقافة والدين. والحكومة، وفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بصدد إنشاء مجلس وطني للأطفال يتولى تنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل وكفالة مراعاة مبادئ الاتفاقية لدى صياغة أي سياسات وطنية، وإعداد تقارير بشأن تنفيذ الاتفاقية. والحكومة أيضا بصدد النظر في إعداد مشروع نظام معني بالأطفال والشباب ينص على حماية الأطفال المعوزين والأطفال الذين من دون أسر وضحايا سوء المعاملة والإهمال بتركهم يواجهون ظروف الحياة لوحدهم.

١٢ - وأضاف قائلا إن حكومته خصصت مبالغ طائلة في ميزانيتها للبرامج الاجتماعية. وقبل انضمامها إلى الاتفاقية بوقت طويل، خصصت جزءا كبيرا من الميزانية الوطنية لبرامج تعليمية وصحية كان الغرض منها هو توفير التعليم لجميع الأطفال بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية فضلا عن العناية الصحية. وتقدم حكومته أيضا خدمات الإسكان لكفالة تأمين بيئة صحية لسكان البلد. وتخضع هذه الخدمات للاستعراض بصورة مستمرة لجعلها متمشية مع أحكام الاتفاقية، وبفضل هذه الجهود، تسنى لهذا البلد الوفاء بمعظم الأهداف الواردة في خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات.

١٣ - وأضاف قائلا إن لعملية العولمة آثارا إيجابية وسلبية على حد سواء. فعلى المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي تواجه صعوبة في مواكبة هذه العملية. فالفقر والجوع وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطرابات الاجتماعية، كل هذه تؤثر على جميع قطاعات المجتمع في هذه البلدان، وخاصة الأطفال. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدور أساسي في مساعدة المعوقين من الأطفال الذين يزداد عددهم في جميع أنحاء العالم جراء الحروب، وتشغيل الأطفال، وتعرضهم للعنف وسوء المعاملة، وفي منع استخدام الأطفال جنودا في أوقات الحرب، وهو ما يعد انتهاكا خطيرا للاتفاقية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم الأنشطة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية في هذا المجال مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيب وفده بالاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل معني بحماية حقوق الأطفال ذوي العاهات، وبتوصيات لجنة حقوق الطفل بتوجيه اهتمام خاص نحو حقوق الأطفال في تعريف جرائم الحرب والسن القانونية للمسؤولية الجنائية، والظروف المشددة والمخففة للجرائم، وحماية حقوق الأطفال ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

١٤ - **السيد كا** (السنغال): قال إنه على الرغم مما أحرز من تقدم منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق الفعالية الكاملة لإعلان وخطة عمل المؤتمر العالمي المعني بالطفل. فحالة الأطفال كما ورد وصفها في مختلف التقارير المتعلقة بهذا الموضوع تستدعي أن تعمل الدول على تخصيص مزيد من الموارد للتعليم الأساسي، وضمان حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والقصر اللاجئين غير المصحوبين، والأطفال المشردين، ومنع تجنيد القصر في القوات المسلحة، وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد، في أسرع وقت ممكن، ووضع قواعد دولية لمكافحة بيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية، وحشد الموارد المالية والتقنية المطلوبة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. وأعرب عن أمل وفده في أن يمهد اجتماع المجلس التنفيذي لليونيسيف الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الطريق لتنفيذ استراتيجية فعالة لحشد الموارد وإدارتها لصالح الأطفال.

١٥ - ومضى قائلا إن وفده يحث لجنة حقوق الطفل على زيادة عدد زياراتها في الموقع، وتوسيع نطاق حوارها مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والوكالات الحكومية بغية تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ومواصلة أنشطتها في مجال التوعية والإعلام بغية كفالة تحقيق تصديق عالمي على الاتفاقية بحلول نهاية القرن.

١٦ - واستطرد قائلا إن بلده صادق على الاتفاقية في عام ١٩٩٠ وظل منذ عام ١٩٩١ ينفّذ خطة عمل وطنية تتعلق بالأطفال، تنفيذا لتوصيات المؤتمر الدولي لمنظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتقديم المساعدة الى أطفال أفريقيا والمعقود في داكار في عام ١٩٩٢. ويرافق هذه الخطة حملة للدعوة من أجل الطفل وللترويج لأهداف الاتفاقية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لخطة العمل الوطنية في تلقيح ٨٠ في المائة من الأطفال بست مولدات مضادات في إطار برنامج التحصين الموسَّع، والقضاء على كزاز المواليد، وخفض معدلات الوفيات بالحصبة ومعدلات الاعتلال بنسبة ٩٥ في المائة و ٩٠ في المائة على التوالي، والقضاء على نقص الفيتامين ألف، والقيام بعملية شاملة لإضافة اليود إلى الملح، ومكافحة أمراض الإسهال بالإماهة الفموية في ٨٠ في المائة من الحالات، والتشجيع على الرضاعة الطبيعية في المستشفيات، والقضاء على مرض دودة غينيا، وزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس بوجه عام من ٥٨ في المائة إلى ٦٠ في المائة ونسبة التحاق البنات بالمدارس إلى ٤٢ في المائة، وتيسير وصول ٦١ في المائة من السكان إلى مياه الشرب وحصول ٤٦ في المائة على مرافق صحية، وتحسين الظروف المعيشية والتعليمية لـ ٠٠٠ ٢٠ طالب في المدارس القرآنية و ٠٠٠ ٦٠ طفل يعيشون في مؤسسات. وسوف تبدأ الحكومة أيضا برنامجا رئيسيا في مجال التغذية على مستوى المجتمعات المحلية بمساعدة البنك الدولي ووكالات أخرى.

١٧ - واختتم حديثه قائلا إن وفده يؤيد بقوة التحضيرات الجارية للدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠٢، ويعرب عن أمله في أن تشكّل التقييمات الوطنية إسهاما قيّما في المؤتمرات الإقليمية التي ستعقد قبل تلك الدورة. وأشار إلى أن حكومته صادقت من توها على الميثاق الأفريقي المتعلّق بحقوق ورفاه الطفل، الذي اعتمد في أديس أبابا في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، ولا تزال مستعدة للمساهمة في إجراء تقييم عالمي ما ترتب على الاتفاقية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل من آثار على حالة الأطفال في أفريقيا.

١٨ - **السيد تسيما** (إثيوبيا): قال إن حكومته أنشأت لجانا على جميع المستويات لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتتخذ حاليا إجراءات مختلفة للتوعية بفحوى الاتفاقية في جميع أنحاء البلد من خلال العمل مثلا على ترجمة نص الاتفاقية إلى ثماني لغات. وقدمت حكومته أيضا تقريرها المرحلي الأول المتعلّق بتنفيذ الاتفاقية إلى لجنة حقوق الطفل.

١٩ - وأضاف قائلا إن ٤٧,٥ في المائة من السكان كانوا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ يتألفون ممن هم دون سن الرابعة عشرة، وهذا يعني أن شريحة كبيرة من السكان لا تعمل. علاوة على ذلك، فإنه لا يحصل على خدمات صحية سوى ٤٥ في المائة من السكان، ويتراوح معدل وفيات الرضع بين ١٠٥ و ١٢٨ في الألف. ولا يذهب إلى المدرسة سوى ٣٠,١ في المائة من القصَّر دون سن الخامسة عشرة؛ ولأسباب اجتماعية ثقافية، فإن معدل التحاق البنات (٢٢,٨ في المائة) يقل عن معدل التحاق الأولاد (٣٧,١ في المائة). وعلى الرغم من أن القصَّر دون سن الرابعة عشرة محظور عليهم العمل بموجب القانون، فإنهم يضطرون في كثير من الحالات إلى العمل في

سن مبكرة، وفي بعض الأحيان من دون مقابل. ووفقا لإحصاءات عام ١٩٩٤، كان ٥٠,١ في المائة من ٧ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ سنة ضمن القوى العاملة. وهذه الحالة سببها الفقر، والافتقار إلى التعليم، ومرور سنوات عديدة من الركود الاقتصادي الذي ترجع أسبابه إلى الحرب الأهلية الطويلة، وكل هذه ساهمت في إيجاد ظاهرة أطفال الشوارع وخاصة في المدن الكبيرة. وقبل ٤ سنوات كان هناك نحو ٠٠٠ ١٠٠ من أطفال الشوارع، ويحتمل أن يكون عدد هؤلاء في الوقت الحاضر قد زاد كثيرا. وتقوم الحكومة بالتعاون مع منظمات غير حكومية وهيئات دولية بإعداد وتنفيذ برامج لإعادة دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع.

٢٠ - وفيما يتعلق بإيجاد حل مستدام للمشاكل التي يواجهها الأطفال، قال إنه لا بد من معالجة مسألة التخلف الاجتماعي. وقد اعتمدت الحكومة مؤخرا عدة سياسات تهدف إلى تحسين حالة المجتمع بوجه عام وحالة الأطفال بوجه خاص. والسياسات الصحية لعام ١٩٩٣ تركّز على الأسرة، وخاصة المرأة والطفل. وقد أعدت وزارة الصحة العامة خطة إنمائية طويلة الأجل لقطاع الصحة، مع التركيز بوجه خاص على الصحة والتحصين ومعالجة الأمراض المعدية الخطيرة ومكافحة الأوبئة والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وقد أخذ بنظام التعليم المجاني بغية زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس من ٣٠,١ في المائة إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠؛ وسيدرس الأطفال بلغاتهم الأم كما هو منصوص عليه في الاتفاقية. ووضعت الوزارة استراتيجيات تهدف إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وخفض معدلات التسرب، وخاصة بالنسبة للبنات.

٢١ - واختتم حديثه قائلا إن العدوان الذي شنّته حكومة إريتريا بدون مبرر في أيار/ مايو ١٩٩٨ خلق مأساة إنسانية جديدة حيث هلك العديد من الأطفال في هذه الهجمات التي شنّت على المدنيين وتيتم آخرون أو شردوا داخليا. فيجب أن يدان بقوة هذا العدوان اللاإنساني واللامنطقي على أطفال أبرياء، إذ يعد انتهاكا صارخا لاتفاقية حقوق الطفل. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى إثيوبيا لما تبذله من جهود لمساعدة ضحايا هذه المأساة. وستواصل حكومته التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تحسين حالة الأطفال؛ وأعرب عن امتنانها لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية لما تبديه من اهتمام بأطفال إثيوبيا.

٢٢ - **السيد دونو كوسومو** (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد أنشطة لجنة حقوق الإنسان ويرحب بما أحرزته اللجنة من تقدم في دورتها التاسعة عشرة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم، لا سيما الأحكام المتصلة بالأطفال في النزاعات المسلحة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما تناول مجلس الأمن هذه المسألة، أدان وفده التجنيد الإجباري للأطفال، ودعا إلى تسريحهم على الفور وحث الحكومات على حظر تجنيد القصَّر أثناء النزاعات المسلحة. وأكد من جديد تأييد وفده للبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن، وشدد على الحاجة إلى بقاء هذه المسألة قيد نظر المجلس. وهنأ الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة لما أنجزه من أعمال، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم له.

٢٣ - وأعرب عن قلقه لاستمرار أوجه الإبطاء في عملية صياغة واعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية، فيما يتصل بمسألة الأطفال في النزاعات المسلحة. فخلال العام المنصرم، أنجزت خطوة كبيرة إلى الأمام بتوقيع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ وهذه الاتفاقية تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للأطفال. وأشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان حثت جميع الحكومات على وضع برامج

للتوعية بالألغام تراعي نوع الجنس والسن، وبرامج لإعادة تأهيل الأطفال. فالأطفال في بلدان عديدة مهددون يوميا بما يزيد على ١٠٠ مليون لغم بري وغيرها من الأعتدة التي لم تنفجر. وأشار إلى أنه ينضم إلى الآخرين في تأييدهم لأنشطة المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية، ودعا المجتمع الدولي إلى التعاون مع المقررة الخاصة. ولكن للأسف فإن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي الذي يكافح فيه الملايين من البشر من أجل البقاء تسهم في استغلال الأطفال.

٢٤ - واختتم حديثه قائلا إنه من أجل تعزيز حقوق الطفل وكفالة بقاء الطفل وحمايته ونمائه، سميت إدارة الشؤون الاجتماعية في إندونيسيا مركز التنسيق الوطني في هذا الصدد وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع مختلف الصناديق والوكالات الدولية. وفي عام ١٩٩٨، تم إنجاز مبادرتين هامتين هما: إعلان الحركة الوطنية لحماية الطفل، وإنشاء المعهد الوطني لحماية الطفل. وقد حاولت إدارة الشؤون الاجتماعية أيضا التخفيف من حدة الفقر بتقديم مساعدة مالية لمؤسسات خاصة، ومساعدة غذائية لأطفال المدارس الابتدائية وأطفال الأسر الفقيرة ومساعدة مالية وتقنية لفئات معيَّنة من الأسر الفقيرة وغيرها ممن يحصلون على رعاية اجتماعية ويقومون بأنشطة اقتصادية، وبتقديم مساعدة خاصة إلى أطفال العاطلين عن العمل. وقد زادت صعوبة الأنشطة على الصعيد الوطني إذ وجد الملايين من الناس أنفسهم دون خط الفقر، وزادت معدلات التسرب من المدارس ومعدلات سوء التغذية. وأعرب عن شكر وفده لليونيسيف لما تقدمه من دعم في حالة الطوارئ هذه.

٢٥ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه على الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق في أعقاب اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ما زالت حالة الأطفال محفوفة بالمخاطر في بلدان عديدة من العالم: فهناك ٢٥٠ مليون طفل مرغمون على العمل، و ١٢٠ مليون منهم يعملون لكامل الوقت، وأحيانا في ظروف لا إنسانية، و ١٤٥ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١١ سنة لا يذهبون إلى المدارس، وما يزيد على ٢٠٠ مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون كل سنة من الأمراض، وهناك ٢٠ مليون طفل لاجئ أو مشرد داخليا و ٤٠ مليون من أطفال الشوارع.

٢٦ - وأضاف قائلا إن حماية الأطفال تتطلب القضاء على التخلف الذي يشكل جذر المشكلة. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لإنشاء أطر وآليات قانونية لمنع استغلال الأطفال بكل الوسائل الممكنة. فمن الأهمية بمكان أن تقوم منظمة العمل الدولية بوضع اتفاقية لحظر استغلال عمل الأطفال في هذا الوقت الذي يدفع فيه الأطفال في البلدان النامية ثمنا باهظا بسبب التنافس المحموم نحو العولمة التي يبدو أنها تسوغ كل التجاوزات.

٢٧ - واستطرد قائلا إن الحق الأساسي الآخر هو الحق في التعليم الذي هو موضوع تقرير اليونيسيف في عام ١٩٩٩ والذي يجب أن يستمر الاستثمار فيه. بيد أنه إن كان ثمة مسألة تتطلب يقظة المجتمع الدولي، فتلك المسألة هي مسألة الطفلة لأن البنات هن ضحايا التمييز وسوء المعاملة لأسباب ترجع في كثير من الحالات إلى مفاهيم فات أوانها. فلابد من حماية البنت لأنها عندما تصبح زوجة وأماً فيما بعد، فستكون عليها مسؤولية تربية وتثقيف الأجيال المقبلة.

٢٨ - ومضى في حديثه قائلا إن أطفال الجزائر، منذ استقلالها، ظلوا هم محور سياساتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والدليل على ذلك تصديقها بدون تحفظات على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣. فالتعليم إلزامي ومجاني حتى سن السادسة عشرة والرعاية الطبية تقدم مجانا في المدارس والمستشفيات والعيادات. ويتلقى الأطفال المعوقون حماية خاصة. واستغلال عمل الأطفال محظور، والحد الأدنى لسن العمل القانوني هو ١٨ سنة. والتمييز ضد البنت محظور أيضا، وتكافؤ الفرص يلقى كل تشجيع. ففي مدة تقل عن ثلاثة عقود، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بفضل برامج التطعيم. وتشكّل تكاليف التعليم ٤٠ في المائة من ميزانية الدولة، وبلغ معدل التحاق الأولاد بالمدارس ٩٩ في المائة، ومعدل التحاق البنات ٨٩ في المائة. وقد وضعت خطة وطنية لتنفيذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل وأعد دليل يتعلق بالأطفال وذلك بهدف نشر محتويات اتفاقية حقوق الطفل والتشريعات الوطنية المتعلقة بالموضوع بين الجمهور.

٢٩ - واختتم حديثه قائلا إن الجزائر ظلت على الدوام تدين إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وتدعو إلى اتخاذ تدابير حازمة وعاجلة لمكافحة بغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية. فالإبرام المنتظر لبروتوكول اختياري فيما يتصل ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية والجهود المشكورة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بأثر النزاعات المسلحة على الأطفال إنما تبيّن مدى ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق بشأن معاناة الأعداد الكبيرة من أطفال العالم.

٣٠ - **السيد صغيروون** (السودان): قال إنه في حين تعيش دول محدودة في حالة من الرفاه الاقتصادي والتكنولوجي، يعيش أغلب البشرية في براثن الفقر المدقع والنزاعات المسلحة التي يقع معظم ضحاياها من الأطفال. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون ثمة تعاون دولي لصون حقوق الطفل في إطار مساندة الدول النامية ودعمها لرفع درجات الوعي لدى الجمهور.

٣١ - ومضى قائلا إن السودان كان من أوائل الدول التي وقّعت وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل وذلك انطلاقا من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة للأطفال. وأشار إلى أن السودان أيد رأي الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة بوجوب تعزيز وتطوير القيم المحلية. ودستور السودان ينص على أن توفر الدولة الحماية للأطفال والشباب من جميع أشكال الاستغلال وجميع أنواع الإهمال الجسماني والروحي وأن توفر لهم الحماية الأخلاقية بتوفير التربية الوطنية والدينية لإخراج جيل صالح. وقد أنشأت حكومته المجلس القومي لرعاية الطفولة وهو أهم مؤسسات البلاد للعناية بالطفولة، ووضعت خطة وطنية لتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٣٢ - وأضاف قائلا إن حكومته، بالتضامن مع اليونيسيف، اضطلعت بأنشطة تهدف إلى الترويج للاتفاقية عن طريق وسائط الإعلام المحلية وعقدت حلقة دراسية لمجموعة من الإعلاميين السودانيين لتعميم الاتفاقية على الجمهور حيث يتم نشرها باللهجات المحلية فضلا عن العربية والانكليزية.

٣٣ - ومضى قائلا إن التعليم أصبح إلزاميا لكل من بلغ سن السادسة من الجنسين وصدر قانون لنشر التعليم قبل المدرسي بدءا من سن الرابعة. وقد قرر رئيس الجمهورية إنشاء مراكز لرعاية الأطفال في أماكن العمل في المدن الكبيرة.

٣٤ - وأعرب عن قلق السودان لحالة الأطفال في الجزء الجنوبي من البلد خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تحتلها حركة التمرد، حيث يتم استغلالهم وتجنيدهم قسرا، ويستخدمون كدروع بشرية، ويتعرضون للتعذيب والموت، وهو أمر يستوجب الإدانة والاستهجان من جانب المجتمع الدولي بكامله. فاحترام حقوق الطفل في مناطق النزاعات لا بد أن يكون إحدى أولويات المجتمع الدولي.

٣٥ - واستطرد قائلا إن حكومته، في سعيها لإيقاف نزيف الحرب في جنوب البلد حيث يعاني منها كل بيت وخاصة الأطفال، وقّعت على اتفاقية الخرطوم للسلام مع جميع الفصائل المتحاربة باستثناء واحدة منها. وفي الوقت الحاضر تبذل كل الوسائل الممكنة لضم تلك الفصيلة إلى الاتفاق. والسودان يكرر دعوته الموجهة إلى الدول الأفريقية والصديقة للتوسط لدى هذا الفصيل حتى يستجيب لصوت العقل ولن تألو الحكومة السودانية جهدا في التخفيف من حدة معاناة الأطفال في مناطق النزاع: إذ تتعاون مع الأمم المتحدة في عملية شريان الحياة للسودان، وأنشأت قرى السلام ودور رعاية الفتيان والفتيات وهي مفتوحة لجميع الفارين من ويلات الحرب.

٣٦ - ومضى قائلا إنه تم إنشاء مراكز طبية لتقديم الرعاية لجميع الأطفال. وأنشأ السودان مصنع الشفاء للأدوية الذي بدأ بتوفير ٥٠ في المائة من احتياجات البلد من الأدوية لجميع أنواع الأمراض بما في ذلك الحمى الصفراء. لقد أدى العدوان الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية ليلة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى تدمير المصنع بكامله. ولا يزال السودان يجدد توجيه الدعوة إلى الأمم المتحدة لإرسال بعثة تقص للحقائق إلى السودان ويطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الاعتذار عن هذا الفعل البربري ودفع تكاليف إعادة بناء المصنع. إن السودان يعاني حاليا من آثار الفيضانات. وبلطف من الله وبالمساعدات الدولية تسنى منع تفشي الأمراض الخطيرة التي كان يمكن أن تؤثر على الأطفال بسبب تلوث البيئة الناجم عن الفيضانات وشح الأدوية.

٣٧ - واختتم حديثه قائلا إن الحل الأمثل بالنسبة للأطفال غير المصحوبين هو لم شملهم مع أسرهم. كذلك لا بد من وضع حلول لتشغيل الأطفال إذ أن العمل يضر بصحتهم ويمنع عنهم فرص التعليم والعيش الكريم. إن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ظاهرة بالغة الخطورة لا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى لها بحزم من أجل القضاء عليها. والسودان يؤكد من جديد أنه رغم الجهود التي يبذلها، بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لضمان حقوق الإنسان، لا سيما تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٣٨ - **السيد إينغولفسون** (أيسلندا): أعرب عن ترحيب أيسلندا بالتصديق الذي يكاد يكون عالميا على اتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، فإن أعدادا متعاظمة من الأطفال في جميع أنحاء العالم يتعرضون لأخطار جديدة وحقوقهم في الطفولة والنماء مهددة إلى حد بعيد. إن تنفيذ الاتفاقية يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لما يبذل من جهود على النطاق الدولي لمكافحة سوء معاملة الأطفال ويُعد خطوة منطقية، فَبِه يتسنى للدول الأطراف أن توفر الحماية للأطفال داخل حدودها.

٣٩ - وأضاف قائلا إن الظاهرة العالمية المتمثلة في بيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية هي أشد ما يواجه الأطفال من أخطار في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، وإن كانت تختلف من حيث نوعيتها ومداها فيما بين هذه البلدان. فلجميع الأطفال الذين يقعون ضحية للاعتداء الجنسي الحق في أن يعاد تأهيلهم وأن يعاد إدماجهم في المجتمع. وتشيد أيسلندا بالمقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية لتقريرها المقدم إلى الجمعية العامة وتوافق على أن التعليم هو أحد العناصر الرئيسية الكفيلة بمنع الاستغلال الجنسي للأطفال وإعادة تأهيلهم.

٤٠ - ومضى قائلا إن حكومته زادت إلى حد بعيد الموارد المخصصة لخدمات حماية الأطفال وللمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية والتي تحاول، من خلال التثقيف والبحوث، منع ارتكاب هذه الجرائم البشعة بحق الأطفال. ولزيادة حماية حقوق الأطفال، أنشئ مكتب لأمين مظالم الأطفال ليتولى دراسة جميع القوانين والأنظمة وغير ذلك من المسائل التي تمس الأطفال وتقديم توصيات إلى السلطات المختصة بشأن كيفية تصحيح حالات بعينها.

٤١ - واستطرد قائلا إنه في اجتماع أوروبي عقد لمتابعة نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال لعام ١٩٩٦، قدمت توصيات بأن يعتبر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال جريمة ضد الإنسانية. وحكومته تؤيد مواصلة النظر في هذه المسألة في اللجنة الثالثة.

٤٢ - وأشار إلى أن تشغيل الأطفال عنصر آخر من العناصر التي تشكّل خطرا على الأطفال، والغالبية تسلّم بأن الفقر هو السبب الرئيسي وراء تشغيل الأطفال. وينبغي إذن أن تتضمن السياسات والأنشطة الرامية إلى معالجة تشغيل الأطفال تحليلا للصلات القائمة بين اتجاهات الاقتصاد الكلي والسياسات وأثرها على حياة الأطفال. ويجب أن تستند الأنشطة إلى تحليل متأن للسياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لعمل الأطفال. بيد أن عدم تشابه الظروف التي يعيش فيها الأطفال ينبغي ألا يكون مسوغا لعدم التصدي لجميع أشكال استغلال الأطفال بتشغيلهم.

٤٣ - وواصل حديثه قائلا إن ثمة تسليما بأن توفر الحد الأدنى من كفاف العيش والمأوى هو حق إنساني. فهذه الحقوق تكتسب أهمية خاصة إذا أريد للأطفال أن يحققوا نماءهم كما هو منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل.

٤٤ - ومضى قائلا إن ما يترتب على النزاعات المسلحة من أثر مدمر على حياة الأطفال يبرز الآن أكثر منه في أي وقت مضى. وأيسلندا تؤمن بقوة بأنه رغم الاختلافات الاجتماعية والثقافية، بوجوب عدم تجنيد الأشخاص دون سن الثامنة عشرة أو استخدامهم في المعارك أو تعريضهم للهجمات.

٤٥ - واختتم حديثه قائلا إنه إذا أريد الوصول إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن القيم الإنسانية المتعلقة بالأطفال، فمن الحيوي إشراك الأطفال والشباب أنفسهم في المناقشات والأنشطة الرامية إلى تغيير وسطهم الاجتماعي. وأيسلندا تحث جميع الدول على أن تنظر في إمكانية التثقيف في مجال حقوق الإنسان من

خلال مشاريع تثقيفية مشتركة بين الثقافات باعتبار ذلك وسيلة لتمكين الأطفال. وينبغي بالتأكيد أن تكون هذه الأنشطة منسجمة مع عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٤٦ - **السيدة جيلز** (نيوزيلندا): قالت إن الأطفال، على الرغم من التصديق الذي يكاد يكون عالميا على اتفاقية حقوق الطفل، لا يزالون يعيشون في ظروف صعبة، ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتتمثل إحدى المسائل التي تقلق نيوزيلندا بوجه خاص في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في جميع أنحاء العالم. وما يتخذ من إجراءات لحماية الأطفال من هذا الاستغلال غير قادر على مواكبة التطورات التكنولوجية التي تيسِّر اقتراف هذا الاستغلال وتوسِّع نطاق ممارسته. إن المدى الذي وصل إليه إنتاج المواد الإباحية المستخدم فيها الأطفال وسهولة توفر هذه المواد يؤكدان الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراء على الصعيد الدولي. وستواصل نيوزيلندا العمل من أجل إبرام بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل باعتباره خطوة أولى للتصدي لهذه المشكلة، وهي تأمل أن يتيسر للفريق العامل التابع للجنة حقوق الطفل والذي يضطلع بهذا العمل الهام إنجاز عمله في عام ١٩٩٩.

٤٧ - وأضافت قائلة إن نيوزيلندا تؤيد الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لصياغة اتفاقية جديدة تهدف إلى القضاء على استغلال الأطفال بتشغيلهم. وستشارك بنشاط في أثناء الدورة المقبلة للجنة منظمة العمل الدولية لكفالة أن تكون الاتفاقية الجديدة على نحو ييسر للعديد من الدول التصديق عليها وتنفيذها، وأن تكون لذلك زاخرة بأفضل ما يمكن أن يساعد على تحسين حالة الأطفال العاملين في جميع أنحاء العالم. فمن الأهمية بمكان توفر ما يكفل جعل استجابة المعايير الدولية لمشكلة استغلال الأطفال تكاملية واستنادها إلى المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

٤٨ - ومضت تقول إن نيوزيلندا ترحب بتقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، الذي أشار فيه إلى أن ترجمة المعايير والالتزامات القائمة إلى أفعال تحدث أثرا ملموسا تمثل في الوقت الحاضر أهم التحديات وأشدها إلحاحا. أما الخطوة الهامة التي تحققت في هذا الصدد فقد تمثّلت في ما أعرب عنه مجلس الأمن في بيان رئاسي من نية بتوجيه اهتمام خاص نحو حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. ولا بد من وجود نية كهذه ومن استمرارها لدى جميع أفراد المجتمع سواء في الحكومات أو في المنظمات غير الحكومية ولدى الأمم المتحدة ذاتها. وأعرب عن ترحيب نيوزيلندا ودعمها لجميع الجهود التي تبذل من أجل إحداث تغيير، وعن تأييدها للأهداف التي حددها الممثل الخاص بهدف تعزيز حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم بما في ذلك تشجيع القيام بمبادرات ملموسة في الصراعات الجارية، وحشد استجابات متضافرة لتلبية احتياجات الأطفال في فترات ما بعد الصراع. وأعربت عن أمل وفدها في أن تكون الحاجة إلى القيام بإجراءات عاجلة في هذا الصدد بمثابة حافز للتغلب على الجمود الحالي في المفاوضات المتعلقة باعتماد بروتوكول اختياري بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة.

٤٩ - وواصلت حديثها قائلة إن نيوزيلندا أولت قيمة كبيرة لما قامت به من اتصالات وثيقة باليونيسيف أثناء عضويتها في المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨. فقد اضطلعت اليونيسيف بدور هام في تعزيز حقوق الطفل، ولذلك فإن وفدها يؤيد استمرار قيادتها للجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية حقوق الطفل.

٥٠ - وأشارت إلى أن نيوزيلندا قدمت، في عام ١٩٩٧، تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الطفل. ثم بدأت منذئذ عملية للنظر في ملاحظات اللجنة وتوصياتها باعتبارها جزءا من عملية تقرير السياسات. فبهذه الطريقة، يمكن الاستفادة من عملية تقديم التقارير إلى اللجنة باعتبارها فرصة لاستعراض وتقييم حماية حقوق الأطفال والنهوض بها في نيوزيلندا.

٥١ - وذكرت أن رئيسة وزراء نيوزيلندا، السيدة جيني شيبلي، قالت إنه إذا أريد التوصل إلى حلول لقضايا الشباب، فمن الضروري الإصغاء إليهم. وبناء على ذلك، أنشئ المنتدى الاستشاري للشباب التابع لرئاسة الوزراء، ويتألف من الشباب من جميع أنحاء نيوزيلندا. ويوفر هذا المنتدى الفرصة للشباب للحديث إلى رئيسة الوزراء ووزير شؤون الشباب عن وجهات نظرهم بشأن مسائل السياسات، ومسائل الشباب والمسائل التي تؤثر على جميع النيوزيلنديين. وقد حدد منتدى الشباب معنى الأسرة، والقيم الأسرية، والانتحار لدى الشباب، وقبول الشباب في المجتمع، وسوء معاملة الأطفال، والاشتراك في عملية صنع القرارات لأنها أهم المسائل التي تمس الشباب في نيوزيلندا.

٥٢ - واختتمت حديثها قائلة إن نيوزيلندا تؤكد على أهمية ما يبذل من جهود على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز احترام حقوق الطفل في البقاء والحماية والنماء والمشاركة في المجتمع. إن استعراض تنفيذ خطة عمل فيينا يوفر فرصة لقياس الجهود المبذولة إزاء ذلك الهدف. وقد ذكر أول إعلان لحقوق الطفل أن الإنسانية مدينة للطفل بأفضل ما يمكن أن تعطيه. ولا يزال هذا القول صحيحا كما كان عليه في عام ١٩٢٤.

٥٣ - **السيد مابورانغا** (زمبابوي): أعرب عن تأييد وفده الكامل للكلمة التي ألقاها الممثل الدائم لناميبيا نيابة عن الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٥٤ - ومضى قائلا إنه لا يوجد بلد معصوم من مأساة سوء معاملة الأطفال. وزمبابوي تسلّم بأن الفقر، في حالات عديدة، هو السبب الأساسي لاستغلال الأطفال تجاريا. فينبغي أن تبذل الحكومات قصارى جهودها لا لتعزيز حقوق الأطفال فحسب ولكن أيضا لتثقيف أسرهم لتمكينها من منع ارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال. وينبغي القيام بحملات تراعي نوع الجنس بغية زيادة الوعي، وتثقيف الجمهور عن حقوق الأطفال وعن عدم شرعية الاستغلال الجنسي للأطفال تجاريا وعن الآثار الضارة. ومن الضروري أيضا تكثيف الأنشطة التثقيفية بشأن حقوق الطفل وإدراج اتفاقية حقوق الطفل، حسب الاقتضاء، في مناهج التعليم الرسمي وغير الرسمي بجميع المجتمعات. وزمبابوي تواصل استعراض قوانينها وسياساتها وبرامجها حتى تكفل اتخاذ تدابير فعالة من أجل حماية الطفل. وهي تحاول تعبئة القطاع التجاري، بما في ذلك صناعة السياحة، من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال تجاريا.

٥٥ - وفيما يتعلق بحالة الأطفال في النزاعات المسلحة، قال إن زمبابوي استخلصت دروسا من تقرير السيدة غراثا ماشيل، الخبيرة التي عينها الأمين العام لدراسة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال. فقد أزهقت الألغام البرية أرواحا بريئة في زمبابوي لا سيما أرواح الأطفال الذين لا يفهمون الأخطار الكامنة وراء هذه الألغام.

٥٦ - ومضى قائلا إنه على الرغم من هذه النكسات، يجري استثمار مبالغ كبيرة في بناء مدارس في المناطق الريفية لكفالة توفير التعليم لجميع الأطفال. علاوة على ذلك، يقدم التدريب إلى المدرسين وخاصة مدرسي العلوم بغية تحسين مهارات الأطفال في هذه المواد. وفيما يتعلق بالاستجابة للمشاكل في المراكز الريفية، أشار إلى أن الحكومة بدأت حملة لرفع مستوى المدارس الثانوية الريفية وبناء مدارس في المناطق التي لا توجد فيها. ويجري أيضا بناء مستشفيات ريفية للمقاطعات ويجري أيضا رفع مستوى العيادات والمراكز الريفية لتلبية الاحتياجات الحالية لسكان الأرياف. ونظرا لما للمياه من أهمية حاسمة، أشار إلى أن حكومته قررت بناء سد كبير في كل مقاطعة من مقاطعات البلد. ويساور زمبابوي القلق بشأن الافتقار إلى أدوات تعد حاسمة بالنسبة للطلاب، من قبيل الكتب المدرسية والمكتبات. ولا يزال الوصول إلى الحواسيب في مدارس زمبابوي محدودا للغاية، ربما كانت هذه هي الحالة في معظم البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن وفده ناشد أولئك القادرين على تقديم المساعدة بوجه عام وعلى تقديمها أيضا لأطفال زمبابوي المعوقين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، أن يفعلوا ذلك.

٥٧ - وواصل حديثه قائلا إن برامج التكيف الهيكلي الحالية جعلت من الضروري تقليص مشاريع كان الغرض منها تحسين حالة الفقراء. ونتيجة لذلك، من المؤكد أن تهبط نسبة الالتحاق بالمدارس كما أن مستوى معيشة الناس يتدهور ببطء. وحالة كهذه لا تعود بأي فائدة على أطفال زمبابوي.

٥٨ - واختتم حديثه قائلا إن العنف المرتكب ضد الأطفال في جميع مظاهره ينبغي أن يدان بأقوى العبارات. ووفده يدعو إلى القضاء على ختان الإناث وتجنيد صغار الصبيان.

٥٩ - **السيدة غوسو** (رومانيا): قالت إن وفدها يؤيد الكلمة التي ألقاها وفد النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ١٠٦ من جدول الأعمال. ووفقا لذلك، لن تشير إلا إلى بعض جوانب محددة من ذلك البند. وقالت إن رومانيا، إذ تسلم بأهمية ما تقدمه اليونيسيف من دعم للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، سواء في إعداد تقارير البلدان وفي تنفيذ برامج الحماية، على ثقة بأن بالإمكان وضع مشروع البروتوكول الاختياري المتصل ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية في صيغته النهائية قبل الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية.

٦٠ - وأضافت قائلة إن رومانيا، عملا بإعلان وبرنامج عمل فيينا، ورغبة منها في تعزيز حماية حقوق الطفل، وضعت خطة عمل وطنية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، تقوم إدارة حماية الأطفال بتنسيقها وتنفيذها ورصدها. وهناك وكالة أخرى تعالج مسألة حماية الأطفال وهي اللجنة الوطنية للتبني، وهي لجنة مسؤولة أيضا عن التعاون الدولي في هذا المجال. والمبدأ الأساسي لخطة العمل الوطنية هو النظر إلى حقوق الأطفال باعتبارها كلا واحدا. ويتمثل أحد أهم عناصرها في إصلاح الإطار القانوني المنطبق. وقد أعطيت أولوية للتدابير التشريعية الرامية إلى حماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف عصيبة. ويشمل هذا المفهوم أي حالة يمكن أن تترتب عليها آثار معاكسة على نمو الطفل الجسماني والعقلي. والأولوية الثانية في خطة العمل أعطيت لتطبيق اللامركزية على الأنشطة الرامية إلى حماية حقوق الطفل وذلك من أجل توسيع نطاق اختصاصات السلطات المحلية. على سبيل المثال، للحكومات المحلية إدارات محددة مسؤولة عن حماية حقوق الأطفال؛ وتتمثل مهامها الرئيسية في العمل بوصفها مراكز تنسيق للمعلومات، والتعاون مع وكالات الحكومة المركزية التي تقدم خدمات عامة، وتقرير مَن مِن الأطفال

بحاجة إلى حماية خاصة، وبوجه خاص اتخاذ تدابير لمنع إضفاء الطابع المؤسسي على الأطفال أو لتسهيل إعادة إدماجهم في بيئة أسرية، حسب الاقتضاء. وتنص الخطة أيضا على إعادة تشكيل وتنويع المؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على تحويلها إلى مؤسسات ذات طابع أسري. ولتشجيع مشاركة المجتمع المدني في حماية حقوق الأطفال، تم إبرام اتفاقات لإقامة شراكات فيما بين إدارة حماية الأطفال، وكيانات الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٦١ - واختتمت حديثها قائلة إن حكوماتها، على الرغم من الصعوبات الخطيرة التي تواجهها، عازمة على اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز حماية الأطفال قانونيا واجتماعيا. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن وفدها يسلّم بأنه لولا ما قدمته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا من تعاون ومساهمة، لاستحال تنفيذ استراتيجية حكومته الوطنية تنفيذا فعالا في ذلك المجال.

٦٢ - **السيدة نيامسورين** (منغوليا): أعربت عن ترحيب وفدها بمناقشة لجنة حقوق الطفل في دورتها الرابعة عشرة لحقوق الأطفال المعوقين، وببرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر أوسلو المعني بتشغيل الأطفال.

٦٣ - وأضافت قائلة إن قانون العمل في منغوليا يضع حدا أدنى لسن الدخول ضمن القوى العاملة. فلا يسمح بالعمل لمن هم دون سن السادسة عشرة من الأطفال، ويحظر على مَن هم دون سن الثامنة عشرة القيام بأي أعمال شاقة أو خطيرة. بيد أنه وفقا لدراسة استقصائية أجريت مؤخرا، أصبح تشغيل الأطفال قضية في منغوليا. فلا بد لذلك من أن تقوم حكومتها برصد هذه الحالة وإنشاء إطار قانوني ملائم؛ غير أن حقوق الأطفال في علاقات العمل يجب أن تحدد بوضوح قبل كل شيء. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب وفدها بما أحرز من تقدم في الدورة السادسة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي من أجل اعتماد اتفاقية، في عام ١٩٩٩، بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والقضاء عليها فورا.

٦٤ - ومضت قائلة إن حكومتها، عملا بتوصيات مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، أعدت واعتمدت في عام ١٩٩٣ برنامج العمل الوطني لنماء الطفل في التسعينات. إضافة إلى ذلك، سـَن في أيار/ مايو ١٩٩٦، القانون الوطني لحماية حقوق الأطفال. وقد نفذ برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع برنامج العمل المنغولي للقرن الحادي والعشرين، والبرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر، وبرنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة، التي اعتمدت عملا بتوصيات مؤتمرات ريو وكوبنهاغن وبيجين على التوالي.

٦٥ - وأضافت قائلة إن حكومتها، بدأت، عن طريق شراكة وثيقة مع هيئات منظومة الأمم المتحدة الكائن مقرها في منغوليا، ومختلف المنظمات غير الحكومية، مشروعا لتنظيم مجموعة من المؤتمرات شعارها "عالم واحد" تهدف إلى القيام، على الصعيدين الوطني والدولي، بتعزيز وتنسيق مختلف أنشطة متابعة المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات، المعقودة في التسعينات. وفي غضون العامين القادمين، ستعقد مجموعة من خمسة مؤتمرات وطنية معنية بالطفل والبيئة وحقوق الإنسان والسكان والتنمية والمرأة.

٦٦ - واستطردت قائلة إن المؤتمر المعني بالطفل، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كان له هدفان اثنان هما: تمكين أطفال منغوليا وشبابها ورعاياها وقادتها من تقديم مساهمة فعالة في تغيير حالة الأطفال في منغوليا، واستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل وخطة العمل الوطنية المتصلة به. وسيتم تقييم المؤتمر الأول بعناية. أما المؤتمرات الأربعة الأخرى فسوف تستند إلى نتائج هذه العملية.

٦٧ - واختتمت حديثها قائلة إن حكومة منغوليا، حيث يشكل الأطفال والشباب الغالبية الساحقة من السكان، تعرب عن تقديرها لليونيسيف لما قدمته من مساعدات على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وتؤمن بأنه سيكون بمقدورها، مع استمرار دعم اليونيسيف، أن تتصدى بكفاية للتحديات التي تواجهها حاليا، مع توفير الحماية للأطفال والشباب الذين يشكّلون أضعف قطاعات المجتمع.

٦٨ - **السيدة نغويين تي تانه ها** (فييت نام): قالت إنه على الرغم من أن تصديق ١٩١ بلدا على اتفاقية حقوق الطفل يبعث الأمل إلى حد بعيد، فإن الأطفال لا يزالون يواجهون بصورة متعاظمة مشاكل خطيرة، من قبيل العنف وإدمان المخدرات والاستغلال الجنسي والفقر والنزاعات المسلحة. ومن الضروري إذن وضع تشريعات وسياسات محددة في الميادين القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والعمل، في الوقت ذاته، على تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع ككل وعلى زيادة أنشطة التنسيق والمشاركة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الأمور الحيوية في هذا الصدد أن يحافَظ على ما تقدمه اليونيسيف ولجنة حقوق الطفل من مساهمة قيِّمة.

٦٩ - وأضافت قائلة إن فييت نام، على الرغم من مواجهتها صعوبات اجتماعية - اقتصادية عديدة، ملتزمة بقوة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. فبعد أن تم في عام ١٩٩١ إصدار قانون حماية الأطفال ورعايتهم وتعليمهم، أدخل في قانون العمل (١٩٩٤)، والقانون المدني (١٩٩٥)، والقانون المتعلق بإدخال تعديلات على القانون الجنائي (١٩٩٧)، أحكام تهدف إلى حماية حقوق الأطفال ومصالحهم.

٧٠ - ومضت قائلة إن الحكومة أنشأت، في عام ١٩٩١، برنامج عمل وطني للأطفال حتى عام ٢٠٠٠، يحدد المهام والأهداف للوزارات والسلطات المحلية. وضمن إطار العمل ذلك، تم البدء ببرامج عمل وطنية تهدف إلى تحقيق جملة أمور منها القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأولية للجميع، ومكافحة المخدرات. ونفذت أيضا مشاريع تهدف إلى مساعدة أطفال الشوارع، ومدمني المخدرات من الأطفال، والأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي وللاستغلال في مجال العمل، والمراهقين المنحرفين، والأطفال المعوقين.

٧١ - وأضافت قائلة إن الحكومة عملت بشكل وثيق مع مختلف المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية بهدف تنظيم العديد من "أيام الأطفال"، من قبيل "يوم التلقيح" و "يوم تغذية الطفل". وإلى جانب هذه الأنشطة، التي تهدف إلى زيادة الوعي لدى السكان وتشجيع مشاركتهم، هناك شهر العمل من أجل الطفل الذي يتم تنظيمه كل سنة من ١٥ أيار/ مايو وحتى ١٥ حزيران/يونيه في جميع أنحاء البلد. وهناك أيضا ١٦ صحيفة خاصة بالأطفال، يمكنهم فيها أن يعبروا عن شواغلهم وتطلعاتهم وآمالهم.

٧٢ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومتها تعطي الأولوية، في سياساتها المتعلقة بالاستفادة من المعونات الخارجية للمشاريع التي تعود بالفائدة على النساء والأطفال. فقد تم تعزيز التعاون بصورة مطردة مع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة. وقد كان اتفاق التعاون للفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، الذي أبرم مع اليونيسيف، أحد أكبر ١٠ برامج مساعدة لليونيسيف في العالم. وساعدت فييت نام أيضا على تنظيم مؤتمرين استشاريين في هانوي على مستوى الوزارات بشأن حماية الأطفال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (في نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على التوالي). وقد كان من شأن البيانين المشتركين اللذين صدرا عن المؤتمرين أن شجعا فييت نام على أن تستعرض تنفيذ برنامج العمل الوطني استعراضا دقيقا وعلى تعزيز أنشطتها المزمعة للسنوات المقبلة.

٧٣ - واختتمت حديثها قائلة إن ٩٥,١٤ في المائة من أطفال فييت نام الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة تم تحصينهم في عام ١٩٩٦ ضد ستة أمراض معدية تصيب الأطفال. وشملت برامج لمكافحة سوء التغذية وغير ذلك من المشاكل التي تؤثر على صحة الأطفال نحو ٩٧ في المائة من القرى. وخفضت معدلات الوفيات التي تعزى إلى سوء التغذية من ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ما يقل عن ١٠ في المائة. وخصصت الحكومة ١٠ في المائة تقريبا من ميزانيتها للتعليم، وتبلغ نسبة الذين يكملون المرحلة الدراسية الابتدائية من الأطفال بين سن السادسة والعاشرة ٩٠ في المائة تقريبا. بيد أنه لا تزال هناك مشاكل عديدة لا سيما بالنسبة لسوء تغذية الأطفال وتعليمهم في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، فإن حكومتها على ثقة من أنها ستستمر في الحصول على دعم ومساعدة من المجتمع الدولي.

٧٤ - **السيدة كوسا** (موزامبيق): أعربت عن تأييد وفدها للكلمة التي ألقاها ممثل ناميبيا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتمشيا مع توصيات الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، أشارت إلى أن على مجلس الأمن أن يأخذ بزمام المبادرة بتوجيه رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لا يتسع لأولئك الذين يرتكبون فظاعات ضد الأطفال ويسيئون معاملتهم بصورة منتظمة. وعلى الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تقوم بدورها في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي قامت بها السيدة غراسا ماشيل حول أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وهي دراسة ينبغي أن تسترشد بها أعمال اللجنة. ولا يمكن إزالة ما تشكّله الحروب والألغام البرية والمجاعات وسوء المعاملة من أعباء على الأطفال إلا متى التزمت البلدان بتحمل مسؤوليتها وتوحيد جهودها.

٧٥ - وأضافت قائلة إن الأطفال يمثّلون نصف سكان موزامبيق تقريبا، وسلامتهم هي إحدى الأولويات الرئيسية لدى الحكومة في الشراكات التي تضطلع بها مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

٧٦ - وأشارت إلى أنه في دراسة استقصائية شملت ٠٠٠ ١٨٠ طفل من أبناء موزامبيق، اعتبرت الغالبية الساحقة أن الحق في التعليم والحق في حماية الأسرة والحق في المأوى هي أهم حقوق الأطفال.

٧٧ - ومضت قائلة إن موزامبيق احتفلت باليوم الدولي للطفل في عام ١٩٩٨ تحت شعار "من أجل أفريقيا خالية من الألغام البرية"، وذلك في محاولة لتوعية الأطفال بمخاطر الألغام البرية. وقد أجبر عدد كبير من الأطفال على المشاركة في النزاع المسلح في موزامبيق، ولا تزال المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة تأهيلهم جارية. ولا يمكن إنجاز هذه المهمة إلا بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

٧٨ - واستطردت قائلة إن الحرب والحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للبلد كانتا سببا في حدوث زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين يمارسون البغاء والذين يتعرضون للاعتداء الجنسي. ووفقا لدراسة أجرتها الحكومة، تتمثل الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة، التي يتألف معظم ضحاياها من البنات اللاتي ينتمين إلى أسر كبيرة، في الفقر وتدهور القيم الاجتماعية وتفسخ الهياكل الأسرية. وقد اتخذت الحكومة تدابير لعكس اتجاه هذه الحالة، تشمل إصلاحات تشريعية، وتعزيز تثقيف الجمهور حول هذه المسائل، وتقديم الدعم القانوني والنفسي والطبي للضحايا. وفي عام ١٩٩٧ بدأت الحكومة حملة ضد بغاء الأطفال والاعتداء الجنسي عليهم، شاركت فيها مختلف الوزارات. وكان شعار الحملة هو "أخرجوا عن صحتكم وأوقفوا بغاء الأطفال"، وقد نفّذت هذه الحملة في إطار إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال تجاريا، والمعقود في استكهولم.

٧٩ - ومضت قائلة إن أكبر التحديات التي تواجه حكومة موزامبيق هي ضخامة عدد اليتامى والمشردين جراء سنوات طويلة من الحروب. فمن بين ٠٠٠ ٢٠ طفل عانوا من هذه الحالة، أعيد ٠٠٠ ١٥ طفل إلى أسرهم، ووضع الباقون وعددهم ٠٠٠ ٥ طفل لدى أسر لتتولى تربيتهم. وقد قام عدد من المنظمات غير الحكومة الوطنية منها والدولية بأعمال رائعة، بالتنسيق مع الحكومة، شملت توزيع الأغذية وفتح ملاجئ وتقديم برامج للتدريب المهني لمساعدة أطفال الشوارع على الاندماج من جديد في أسرهم ومجتمعاتهم، وتوفير التعليم والمواد التعليمية مجانا.

٨٠ - وختمت حديثها قائلة إن الحكومة، بفضل حملات التلقيح التي قامت بها، نجحت في خفض معدلات وفيات الرضع والأمهات بنسب كبيرة. ولم يكن هذا النجاح ليتحقق من دون مساعدة مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، مثل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي شاركت بنجاح في إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها أطفال موزامبيق.

٨١ - **السيد مارتيني هيريرا** (غواتيمالا): تكلم باسم بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسفادور، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس أيضا معربا عن وجود قلق إزاء الإبطاء في توزيع تقرير الممثل الخاص لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة، الأمر الذي يمكن أن يعطل عملية اتخاذ القرارات في اللجنة. والوفود المعنية مقتنعة بأن عمل الممثل الخاص من شأنه أن يساعد على تحقيق الاتفاق اللازم لاعتماد مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل.

٨٢ - وأضاف قائلا إن الحكومة مضطرة، نتيجة للنزاعات المسلحة الداخلية التي تأثرت بها بلدان المنطقة، لا إلى تزويد سكان مناطق النزاعات المسلحة السابقة بخدمات اجتماعية أساسية فحسب ولكن أيضا إلى تخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بالمهام الصعبة المتمثلة في إزالة الألغام المضادة للأفراد وإعادة تأهيل السكان وإدماجهم من جديد في المجتمع. ففي مختلف أجزاء العالم، يسقط كل يوم أعداد كبيرة من الأطفال

ضحايا للألغام المضادة للأفراد الأمر الذي يجر عليهم نتائج وخيمة بالنسبة لسلامتهم الشخصية بل وحياتهم. وفي البلدان المتأثرة في المنطقة، تبذل جهود لخفض عدد ضحايا الألغام المضاد للأفراد، وهي جهود كان مصيرها الفشل لولا تعاون المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة. وشملت هذه الجهود برامج لزيادة التثقيف والوعي في المناطق التي يعتقد أن بها ألغاما.

٨٣ - ومضى قائلا إن ما يولّد الشعور بالرضا أن مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية تطرق للحالة الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة، وأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل.

٨٤ - وواصل حديثه قائلا إن الفقر وعدم المساواة في المجتمع هي أيضا من الأسباب التي تؤدي إلى بيع الأطفال واستغلالهم والاعتداء عليهم جنسيا. وإلى جانب هذه المشاكل الخطيرة، تواجه عدة بلدان في المنطقة أيضا مشكلة الاتجار بصغار الأطفال، وذلك شكل آخر من أشكال الاستغلال كما هو مبيَّن في تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية. وحل هذه المشكلة العالمية التي تمس الآباء المتبنين للأطفال في الخارج وكذلك المؤسسات والنظم القانونية للبلدان الأصلية لصغار الأطفال يتطلب اعتماد توصية المقررة الخاصة بأن يتم إنشاء سجلات دولية وإقليمية في جميع أنحاء العام للأطفال الذين يتم تبنيهم.

٨٥ - واستمر في حديثه قائلا إن بلدان المنطقة، إذ تدرك أن الفقر يحول دون تمتع العديد من الأطفال في البلدان النامية بحقهم في التعليم والنماء، حددت لنفسها أولويات في مجالات التعليم والصحة والغذاء والتغذية وأهدافا محددة للأطفال والمراهقين الذين هم بحاجة إلى رعاية خاصة مثل الأطفال الذين يعملون أو يشاركون في أنشطة هامشية، وأطفال الشوارع، والأطفال المعوقين، أو الذين أسيئت معاملتهم، أو الأيتام أو ضحايا النزاعات المسلحة.

٨٦ - ومضى قائلا إن عبء العمل الثقيل الملقى على كاهل لجنة حقوق الطفل يمكن أن يبطئ عملية نظرها في تقارير الدول الأطراف ويقوض فعالية مهام المراقبة التي تضطلع بها. فعلى الدول الأطراف إذن أن تقبل التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية بزيادة عدد أعضاء اللجنة حتى يتيسر لها القيام بأعمالها بفعالية. وعقد اجتماعات بين لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة يمكن أن يعزز تكامل حقوق الإنسان، ويعزز من ثم التكامل فيما بين هيئات مراقبة المعاهدات بوجه عام.

٨٧ - ونيابة عن الوفود المعنية، حث في الأخير الدول التي لم تسحب تلك التحفظات التي تتعارض والمبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل أن تفعل ذلك، ودعا جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية.

٨٨ - **السيدة كابا كامارا** (كوت ديفوار): قالت إن عدد الأطفال الذين يقعون ضحايا للنزاعات الداخلية والتي يعمل فيها الأطفال طباخين أو حمالين أو جواسيس أو منظفين أو جنودا، ما زال يتعاظم. فإن عاش هؤلاء الأطفال، فإنهم يصابون في بعض الأحيان بصدمات جسمانية ونفسية دائمة. وإلى جانب ضحايا النزاعات، هناك

أيضا الصامتون من ضحايا فساد الإنسان أي أولئك الملايين من الأطفال الذين يباعون أو يُرغمون على البغاء وعلى استخدامهم في إنتاج المواد الإباحية والملايين من الأطفال الذين يموتون كل سنة من الجوع وسوء التغذية والمرض.

٨٩ - وأضافت قائلة إن السمة المشتركة التي تنتظم جميع هذه الحالات هي الفقر. فالفقر يدفع العديد من الأطفال الذين ينتمون إلى قطاعات فقيرة أو مهمشة أو الأطفال الذين فُصلوا عن أسرهم، إلى البحث عن الأمان في القوات المسلحة. والفقر أيضا يقود إلى بيع الأطفال والاتجار بهم ويقف وراء وفاة الملايين من الأطفال الذين يمكن إنقاذهم من خلال برامج للتغذية والتحصين. فالفقر إذن إنكار لحقوق الإنسان بوجه عام ولحقوق الطفل بوجه خاص.

٩٠ - وأشارت إلى أن وفدها يدعم العمل الذي قام به كل من الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية ويحثهما على القيام بزيارات قطرية للاستماع إلى شهادات من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان واقتراح حلول لإنهاء هذه الانتهاكات.

٩١ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومتها حددت سن الثامنة عشرة حدا أدنى للعمل في الخدمة العسكرية، وهي تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى منع مشاركة القصَّر في الأعمال العدائية. وهي كذلك تؤيد إعداد بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل حول تلك المسألة وتعريف تجنيد القصَّر في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأنه جريمة. وتشارك الحكومة أيضا في عملية بناء السلام في بلدان المنطقة دون الإقليمية، وخاصة في ليبريا وسيراليون وفي عملية الوساطة في غينيا - بيساو، وتشارك في الآليات التي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع المنازعات وحلها في أفريقيا إذ أنها تعتبر السلم شرطا أساسيا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٩٢ - واختتمت حديثها قائلة إن تعزيز حقوق الإنسان هو، بدوره، شرط أولي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فينبغي إذن التأكيد على ما تستطيع الوكالات الإنمائية القيام به من دور في تعزيز حقوق الإنسان. وإدراج حقوق الإنسان في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد على تعزيز هذه الحقوق. وعلى الرغم من أن توفر سجل جيد في مجال حقوق الإنسان لا ينبغي أن يكون شرطا أساسيا للموافقة على البرامج القطرية، فإن إعداد هذه البرامج ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أهداف صكوك حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، قد يستحسن أن يحذا حذو اليونيسيف، تلك الوكالة الإنمائية التي تدعو دون كلل من أجل حقوق الطفل، وتثبت برامجها أن التنمية يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز حقوق الطفل. وأعربت عن امتنان حكومتها إزاء ما تلقاه من تعاون من جانب اليونيسيف التي ساعدت بجهودها على مكافحة دودة غينيا، وتشجيع الرضاعة الطبيعية واستخدام العلاج بالإماهة الفموية، وقدمت تحصينا شاملا ضد الأمراض الرئيسية التي تصيب الأطفال في البلد. وبدعم من اليونيسيف بدأت الحكومة تنفيذ برنامج لتوفير السكن والتدريب المهني لأطفال الشوارع. ولتمكين اليونيسيف من المساهمة في تعزيز حقوق الطفل وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، أشارت إلى أن وفدها يحث الدول على تزويد اليونيسيف بالأموال اللازمة.

٩٣ - **السيدة كابالاتا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن وفدها يؤيّد الكلمة التي ألقاها ممثل ناميبيا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وحينما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩، تولّد لدى حكومات المنطقة شعور بالثقة بأنها ستتخذ تدابير ملموسة للحد من معدلات وفيات الرضع والأمهات المرتفعة ومن سوء التغذية الحاد ولتوفير خدمات الصحة والتعليم الأساسي والصحة ومياه الشرب المأمونة للجميع. غير أن ذلك لم يحدث وظلت معظم الحكومات، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعيدة عن تحقيق الأهداف التي كان ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠. وتقع المسؤولية الأولى عن هذا الإخفاق على برامج التكيف الهيكلي التي جعلت من الضروري تحويل الموارد عن الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد كان أثر ذلك على المجتمع قاسيا لا سيما بالنسبة للمرأة والطفل.

٩٤ - وأضافت قائلة إن حكومتها حاولت أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وهي تعرب عن تقديرها لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي مدت إليها يد المساعدة من أجل تحقيق بعض أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. والحكومة تنفق على خدمة الديون أربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم الابتدائي وتسعة أضعاف ما تنفقه على الرعاية الصحية الأولية. وهي تود أن يكون بمقدورها تكريس الجزء الأكبر من مواردها للأطفال ومن ثم فإنها تحث دائنيها على اتخاذ خطوات نحو إلغاء هذه الديون التي كان لخدمتها أثر سلبي على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وينبغي توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخفيف الشروط ومعايير الأهلية لبرامجها، وينبغي تحويل مبالغ السداد نحو مبادرات القضاء على الفقر.

٩٥ - ومضت قائلة إن ما يُقدر بنحو ٣٠,٦ مليون شخص يعيشون في ظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكما أوضح ممثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن ٤٢ مليون طفل سيكونون قد فقدوا أحد أبويهم أو كليهما جراء هذا الوباء بحلول عام ٢٠١٠. وهذه الحالة تثير الانزعاج بوجه خاص إذا ما رأى المرء أن صحة الأطفال سيئة في الأساس نتيجة لتدهور الخدمات الصحية، وأن الوباء يهدد حتى المكاسب المتواضعة التي حققتها الحكومة بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، كاليونيسيف، على سبيل المثال، في تشجيع الرضاعة الطبيعية. ومشكلة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق الرضاعة الطبيعية هي مشكلة عويصة بوجه خاص في حالة الأمهات الفقيرات اللاتي لا يجدن سوى خيارات ضئيلة أمامهن عند البحث عن وسائل بديلة لإرضاع أطفالهن. وقد اتخذت حكومتها خطوات عملية لتثقيف السكان حول هذا الوباء ووسائل الوقاية منه. وفي إطار قدراتها المحدودة، قدمت خدمات المشورة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى أولئك الذين يعيشون معهم أو يتولون رعايتهم. وبدأت أيضا برنامجا للتثقيف الجنسي في المدارس لتوعية الأطفال بالمشكلة في وقت مبكر من العمر. بيد أن البلدان النامية بحاجة إلى دعم مالي من المجتمع الدولي لا سيما من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٦ - واختتمت حديثها قائلة إن بلدها، للأسف، كان شاهدا مباشرا على محنة الأطفال الذين فروا من حالات النزاع المسلح في البلدان المجاورة وعلى ما تعرضوا له من صدمات تلازمهم في بعض الحالات طول العمر. وأعربت عن إشادة وفدها بالعمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، لا

سيما في المساعدة على ضمان حقوق الطفل في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فالفقر يولّد التوتر وعدم الاستقرار، وما لم تحرر اقتصادات البلدان النامية من سلاسل الديون الخارجية التي تكبلها، وفي ضوء الفرصة المتاحة للمشاركة في الاقتصاد العالمي، ستظل أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل حلما لا غير.

٩٧ - **السيد دياتا** (النيجر): قال إن حكومته، بعد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل لعام ١٩٩٠، ووفقا للإعلان العالمي المعني ببقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات، لم تألُ جهدا لضمان حقوق الأطفال في النيجر. وقد اعتمدت خطة عمل وطنية، قامت بتنسيقها وزارة التنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة والطفل؛ ويضمن الدستور الحقوق الأساسية للأشخاص بوجه عام والأطفال بوجه خاص؛ وبمساعدة رابطات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وشركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف، أنشئت مؤسسات للأطفال المعوقين والمسيَّبين؛ وتمت صياغة تشريعات تتعلق بإنشاء محاكم للأحداث، وإن كان دخولها حيز النفاذ قد أرجِئ بسبب مشاكل مالية؛ وتم تدريب قضاة لهذا المجال. وفي الأخير، تمت ترجمة أحكام اتفاقية حقوق الطفل إلى لغات وطنية مختلفة. وقد وقعت النيجر على جميع الاتفاقيات الدولية التي كان الغرض منها حماية الأطفال وهي: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو المعاقبة اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ وتجري حاليا عملية التصديق على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

٩٨ - واختتم حديثه قائلا إن من الضروري التصدي للمشاكل التي تؤثر على الأطفال في البلدان والمناطق الفقيرة مثل الجوع وسوء الصحة والأمية وإدمان المخدرات والإجهاد في العمل وانعدام الأمن والاتجار بالأطفال والجريمة. ولضمان حقوق الطفل، على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عملية للتخفيف من حدة الفقر في العالم ولمساعدة أكثر البلدان حرمانا على حل هذه المشاكل.

٩٩ - **السيد فييرافي** (تايلند): قال إنه إذا أريد أن تعالج المشاكل التي يعاني منها الأطفال، فلا بد من اتباع نهج شامل بهذا الصدد. وأعرب عن تقدير وفده للعمل الذي قامت به السيدة أوفيليا كلسيتاس - سانتوس، المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال، وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية واقتراحها بإدراج مسألة الأطفال ضمن القضايا الرئيسية التي تستأثر باهتمام الأمم المتحدة.

١٠٠ - وأضاف قائلا إن استغلال الأطفال في واقع الأمر لم يكن شيئا معروفا منذ بضعة عقود، عندما كانت تايلند لا تزال بلدا فقيرا؛ وقد تحسنت الحالة الاقتصادية لتايلند منذ ذلك الحين، ولكن الثروة التي اكتسبتها في الاقتصاد يبدو أنها فقدتها في البراءة التي أضاعتها. فمع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي أحدثتها العولمة والترابط المتعاظم، أصبح الأطفال أكثر عـُرضة للأذى منهم في أي وقت مضى. فقد أصيبت المؤسسات الأسرية والمجتمعية التي كانت توفر الحماية للأطفال بالوهن تحت وطأة النزعة المادية والاستهلاكية. ومع تعاظم اهتمام المجتمع بالثروة المادية ومجيء دوافع الكسب لتحل محل الأخلاق التقليدية والضوابط الاجتماعية، أصبح الاستغلال الشرس للأطفال مهنة رابحة إلى حد بعيد.

١٠١ - ومضى قائلا إن الاتجار بالأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية هي ممارسات شنيعة للغاية. وتعود هذه المشكلة إلى جذور تتسم بالتعقيد، فلا بد من بذل كل الجهود للقضاء على هذه الجرائم التي تعمل، بحرمانها الأطفال من الفرص والأمل واحترام الذات، على تدمير مستقبل البشرية ذاتها.

١٠٢ - واستطرد قائلا إن المكاسب المالية لا يمكن أن تعوض الجروح الغائرة التي يخلّفها استغلال الأطفال في المجتمع على المدى البعيد. وهذا هو ما يدفع حكومته إلى بذل جهود متضافرة متواصلة للتصدي للمشكلة بطريقة شاملة لا تشارك فيها الوكالات الحكومية فحسب بل والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد أعلنت وزارة الخارجية مؤخرا عن توثيق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في معالجة مشكلة البغاء، بما في ذلك المشاكل التي تواجه النساء والأطفال الذين يتم تهريبهم إلى تايلند من البلدان المجاورة.

١٠٣ - ومضى يقول إن دستور تايلند الجديد الذي أقر في عام ١٩٩٧ يدعم حقوق الأطفال ويوفر لهم الحماية ضد العنف وسوء المعاملة بوجه خاص ويمدد فترة التعليم الإلزامي من ٩ سنوات إلى ١٢ سنة. وينص قانون حماية العمل لعام ١٩٧٧ على تدابير لحماية الأطفال، منها زيادة الحد العمري الأدنى للعمل إلى ١٥ سنة، ويحد من عدد ساعات عمل الأطفال ويوفر الحماية لهم من الاعتداء الجنسي من جانب أرباب عملهم. وتتضمن السياسات وخطة العمل الوطنية لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية والقضاء عليه، مجموعة واسعة من التدابير والبرامج الغرض منها معالجة كل وجه من وجوه المشكلة. فقانون عام ١٩٩٧ لمنع وقمع الاتجار بالنساء والأطفال يوفر الحماية لكل من الأولاد والبنات ويتضمن تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص على المستوى المحلي والدولي، ولا يعامل الأطفال بصفتهم مجرمين بل بصفتهم ضحايا، وشهودا محتملين. كذلك ظلت تايلند تدعو إلى اضطلاع الأسرة بدور أساسي، وتعمل على توعية الجمهور بمسألة بغاء الأطفال واستغلالهم، وتقدم الدعم للأطفال في مجال العلاج النفسي. وقد نفذت حملة عامة في هذا الصدد بمساعدة وسائط الإعلام. والهدف منها هو زيادة الوعي لدى الجمهور ببشاعة الاتجار بالأطفال وبغائهم وتثقيف الفئات المعرضة للأخطار عن الحقائق المؤلمة للتجارة بالجنس.

١٠٤ - ومضى يقول إنه تم فرض عقوبات شديدة على الذين يستغلون الأطفال سواء كان هؤلاء الوالدان أو السماسرة أو غيرهم ممن يشاركون في هذه الشبكات. وقد كان من شأن الإنفاذ الصارم للقوانين ضد بغاء الأطفال، وخاصة القوانين التي تشترط التحقق من العمر أن جعلت ملاك المواخير حذرين من تشغيل البنات القصَّر.

١٠٥ - واختتم حديثه قائلا إن هذه الجهود لا بد أن تستمر، مع ذلك، إلى أن يتم القضاء على هذه المشكلة تماما وإلى أن تتغير المواقف والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي أفضت إلى بغاء الأطفال. فالجهود المبذولة على الصعيد المحلي ليست كافية فلا بد من أن تكمَّل بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتمثل البرامج الإقليمية الرامية إلى الحد من الاتجار بالأطفال والنساء، من قبيل البرامج المشتركة بين بلدان حوض نهر ميكونغ خطوة إلى الأمام. وأعرب عن ارتياح تايلند لصدور تشريعات في عدد متعاظم من البلدان المتقدمة النمو، منها استراليا وألمانيا وإيطاليا والسويد وفرنسا تفرض عقوبات صارمة على مواطنيها الذين يرتكبون جرائم جنسية بحق الأطفال.

١٠٦ - **السيدة هيلي** (إريتريا): قالت إن أطفال إريتريا، في فترة التحرير الذي حققه بلدها بعد كفاح طويل، كانوا يواجهون مشاكل من قبيل الانفصال عن أسرهم، والافتقار إلى التعليم المناسب، والرعاية الصحية، والتغذية، وكونهم نموا كلاجئين في ظروف مؤسفة، ووفاة الأبوين خلال الحرب. وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير الملموسة والعاجلة، أولا: قيامها بتحسين فرص التعليم لجميع الأطفال الذين هم في السن الدراسية، وزادت عدد المدارس بنسبة ٣٠ في المائة وعدد المدرسين بنسبة ٢٢,٣ في المائة. وقد زاد معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة ٣٢,٣ في المائة. ثانيا، قيام الحكومة بإنشاء نظام للرعاية الصحية أعطي بموجبه اهتمام خاص لاحتياجات الأسر وخاصة النساء والأطفال. ونظرا للحاجة إلى كفالة توفر بيئة اجتماعية تساعد على نمو الأطفال ونمائهم في ظروف عادية، ألغيت دور الأيتام، بهدف نقل الأطفال ليعيشوا مع أسر. وقد ألغيت دور الأيتام بعد أن تم البحث عن أقرباء الأطفال الذين يمكن أن يتحملوا المسؤولية الكاملة عنهم مقابل إعانة شهرية من الحكومة. وأدخل كذلك نظام واسع النطاق للتبني.

١٠٧ - وأضافت قائلة إنه تم إنشاء إدارة في وزارة العمل والشؤون الإنسانية تعمل على قمع الممارسات غير المشروعة وعلى اتخاذ تدابير وقائية للقضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة تتولى مهمة مكافحة مشكلة تشغيل الأطفال الخطيرة. وتم أيضا تعزيز آليات الرصد، بالتعاون مع النقابات العمالية. واستمر تقديم بدائل ملموسة للأسر والأطفال الذين كان عمل الأطفال بالنسبة لهم وسيلة لكسب العيش.

١٠٨ - ومضت قائلة إن الحكومة الإريترية ملتزمة التزاما تاما بإزالة العقبات التقليدية والثقافية والقانونية التي تشجع التمييز ضد البنت أو توافق عليه. وجعلت الحكومة التعليم إلزاميا للأولاد والبنات على السواء حتى السنة الدراسية السابعة. وعلى الرغم من هذا الإجراء، لا تزال ثمة فوارق كبيرة بين الأولاد والبنات في نسبة الالتحاق بالمدارس وإكمال الدراسة. فتدني المركز الذي تحتله البنت معناه أن الأبوين يعطيان الأولوية لتعليم الأولاد. ومعدلات التسرب وعدم الحضور بالنسبة للبنات في المدارس الثانوية إنما تعكس موقفا تقليديا تسعى الحكومة وبعض المنظمات غير الحكومية الإريترية إلى تغييره. إن ضغوط الأسرة، والفقر، وأعباء العمل المنزلي الثقيلة، والبعد عن المدرسة والزواج المبكر كل هذه عوامل أخرى مسؤولة عن عدم تعليم البنت.

١٠٩ - واختتمت حديثها قائلة إن حكومة إريتريا ملتزمة التزاما تاما بحماية صحة البنت. وخبراء الصحة يدينون بشدة ختان الإناث باعتباره يدمر الصحة الجسمانية والنفسية معا، وقد اتخذت وزارة الصحة والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات خطوات حثيثة للحد من هذه الممارسة والقضاء عليها.

١١٠ - **السيد كارمايكل** (ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز): قال إن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعمل إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وخمسة شركاء آخرين، وبقية أسرة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الآليات الوطنية والدولية للدفاع عن الأطفال وحمايتهم وخاصة أولئك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال الذين يعيشون في عالم موبوء بالإيدز.

١١١ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وهو تصديق يكاد يكون شاملا، لا يزال الأطفال يفتقرون إلى العديد من الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. ولا يزال الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والأطفال المصابون بالوباء نفسه وأولئك المعرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يعانون من التمييز والاستغلال وسوء المعاملة. وهذه الانتهاكات لحقوق الأطفال كثيرا ما تكون نتيجة لحالتهم الحقيقية أو المتصورة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، أو لحالة أسرهم أيضا. ونتيجة لهذه الانتهاكات، يمكن أيضا أن يصبح الأطفال الذين لم يصابوا بعد بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر عرضة للإصابة به.

١١٢ - ومضى قائلا إن تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تشير إلى أن مجموع عدد الأيتام ضحايا الإيدز (المعرفين بأنهم الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم أو كلا الأبوين نتيجة الإيدز) منذ قدوم هذا الوباء بلغ ٨,٢ مليون طفل على الأقل. وفي العديد من البلدان النامية، كانت نظم الأسر الموسعة في الماضي تقدم الدعم إلى الأيتام، غير أن نظم الأسرة الموسَّعة في أكثر المجتمعات تأثرا بوباء الإيدز. وبشتى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وصلت إلى درجة الانهيار. فالأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز معرضون لفقد حماية أسرهم وللتمييز، ومعرضون بوجه عام لآلام اجتماعية ونفسية في مجالات عديدة منها التغذية والرعاية الصحية والعمل والتعليم والسكن. فالأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والذين يزيد عددهم على مليون طفل هم بحاجة إلى الرعاية والحماية من التمييز. والعديد من مواد اتفاقية حقوق الطفل تنطبق بصورة مباشرة على استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. فينبغي تعزيز هذه المواد هي ومختلف أحكام المعاهدات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان باعتبارها أساسا لوضع سياسات وسن تشريعات ملائمة.

١١٣ - وأضاف قائلا إن لجنة حقوق الطفل كرست يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لموضوع "الأطفال الذين يعيشون في عالم يغزوه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز". وقد شددت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في كلمتها التي ألقتها أمام اللجنة، على أهمية توسيع نطاق المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان لمواجهة وباء الإيدز. فعلى جميع الحكومات والمنظمات التي تضطلع بدور في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية أن تعمل معا بشكل وثيق في إعداد تقارير الدول الأطراف المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل. وينبغي إقامة علاقة قائمة على التضامن بين الحكومات والمنظمات النشطة في هذا الميدان ومختلف هيئات رصد المعاهدات.

١١٤ - وواصل حديثه قائلا إن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شدد، منذ إنشائه على الحاجة إلى إشراك الأطفال والشباب لتحقيق الفعالية في مكافحة هذا الوباء. وتمشيا مع التوصيات التي قُدمت في آخر تقرير للجنة حقوق الطفل، سيواصل البرنامج، هو والجهات المشاركة في رعايته وشركاء آخرون تقديم المساعدة إلى الحكومات في تعزيز برامجها الإعلامية والوقائية. وقد وضع البرنامج هدفين رئيسيين هما: منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية إلى الأطفال والشباب، والقضاء على مواقف التمييز ضد الأطفال والشباب المتأثرين أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١١٥ - واستطرد قائلا إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية تعاظم خلال فترة تقل عن ٢٠ سنة ليصبح وباء يجتاح العالم بأسره، الأمر الذي عمل، بالإضافة إلى ما يترتب عليه من آثار صحية خطيرة، على إبطاء أو عكس اتجاه التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الذي حققته بلدان نامية عديدة بعد أن بذلت جهودا كبيرة.

١١٦ - واختتم حديثه قائلا إنه يتعين أن يعاد بصورة جذرية توجيه نهج معالجة الإيدز بأن يُعطى لصغار السن دور أساسي في هذا الصدد لا لأنهم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية فحسب ولكن أيضا لأن مشاركتهم في جهود الوقاية تعد حاسمة. ولهذا السبب، على المجتمع الدولي أن يستثمر جزءا كبيرا من جهوده وموارده في ضمان مستقبل الأطفال وصغار السن.

١١٧ - **السيد سيبيليف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته تابعت عن كثب تنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي يؤكد على أهمية بذل جهود دولية لتعزيز حقوق الطفل وخاصة الحق في الحياة والحماية والنماء والسلم. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الروسي بنتائج مختلف المنتديات الدولية من قبيل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وهي مؤتمرات مثّلت خطوات هامة جدا في تعزيز ما تضطلع به الدول من أنشطة لصالح الطفل.

١١٨ - وأضاف قائلا إن اتفاقية حقوق الطفل تحتل مكانة خاصة جدا بين الصكوك الدولية إذ أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا صدقت عليها. فهي أول صك دولي مكرس بصورة حصرية لحماية الطفل. وتتوخى الاتفاقية تقديم المساعدة إلى الأطفال في الحالات التي تتعرض فيها حياتهم وصحتهم للخطر وهم: الأطفال الذين يجبَرون على المشاركة في أنشطة عسكرية أو يقضون فترة طفولتهم في مخيمات اللاجئين أو الذين تُركوا ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم أو الذين يتعرضون لمختلف أنواع الاستغلال. ونتيجة للصراعات الجارية في أجزاء عديدة من العالم، فإن جيلا بكامله من صغار السن يصلون إلى مرحلة الشباب دون أن يعرفوا ما معنى مدرسة أو كتاب مدرسي، وإن كانت لديهم معرفة كاملة بجميع أنواع الأسلحة الحديثة.

١١٩ - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة شاركت بنشاط في الجهود الرامية إلى مكافحة استغلال الأطفال لأغراض عسكرية. وفي السنوات الأخيرة، نظرت لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة في تلك المسألة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، نظر فيها مجلس الأمن أيضا وأصدر رئيسه بيانا يدين استهداف الأطفال في النزاعات المسلحة، وجميع الأعمال الموجهة ضدهم بما فيها الاعتداء الجنسي والوحشية في المعاملة والهجر، والتشرد القسري، وما إلى ذلك. وقد أظهرت الأمم المتحدة عزمها على حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولا بد من اتخاذ تدابير لنقل الأطفال من المناطق الخطرة والتأكد من حصولهم على مساعدة إنسانية؛ ولا بد أيضا من كفالة إعادة دمج الأطفال الجنود في الحياة المدنية العادية بأن يوفَّر لهم التعليم والتدريب المهني.

١٢٠ - وأشار إلى أن وفده يشدد على أهمية اعتماد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الذي يدين بشدة استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. بيد أن هناك الكثير من الأعمال التي لا يزال يتعيَّن القيام بها. وهناك صك آخر له أهميته في هذا المجال وهو البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ويتناول مسألة الأطفال في

النزاعات المسلحة. ويجب اتخاذ تدابير وقائية بتدريب الأفراد الملائمين، ونشر المعلومات بشأن طرق معاملة ضحايا النزاعات المسلحة من الأطفال وتطبيق الأحكام القانونية ذات الصلة بفعالية.

١٢١ - واستطرد قائلا إن دستور الاتحاد الروسي عهد إلى الحكومة بمهمة حماية الأطفال والأمهات. وفي السنوات الأخيرة اتُّخذت تدابير مختلفة لمواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. فقد صدر قانون الأسرة للاتحاد الروسي؛ وهو ينص على جملة أمور منها وجوب أن ينمو الأطفال في أسر، وأن تتوفر لهم الحماية الكاملة، فضلا عن الحقوق الأساسية المختلفة. وفيما يتعلق بممارسة حقوق الأبوة، ينص القانون على أن لكلا الوالدين نفس الحقوق والالتزامات.

١٢٢ - ومضى في حديثه قائلا إن الاتحاد الروسي، في تنفيذه للقواعد الدولية، اعتمد قوانين إدارية مختلفة، على سبيل المثال في مجال التعليم وتوفير الحماية الاجتماعية للأيتام والأطفال الذين هجرهم آباؤهم وأمهاتهم. علاوة على ذلك، أصدر رئيس جمهورية الاتحاد الروسي مراسيم مختلفة بشأن هذه المسائل.

١٢٣ - وأضاف قائلا إنه تم في عام ١٩٩٥ اعتماد المبادئ الأساسية للسياسات الاجتماعية التي كان الغرض منها تحسين حالة الأطفال في الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يُذكر أيضا وضع برنامج اتحادي هام معنون "الأطفال في الشمال". والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز التعليم الاجتماعي والروحي للأطفال في تلك المنطقة لتنفيذ تدابير في مجالات الصحة والتعليم والترفيه. ومن بين النتائج التي تحققت بالفعل، ينبغي أن يُذكر حدوث انخفاض في حالات الإصابة بالأمراض بمختلف أنواعها، وتحسُّن في مستوى التعليم وتطوير أنواع مختلفة من الأنشطة الترفيهية.

١٢٤ - أما في المجال البرلماني، فتُعقد جلسات استماع تتعلق بمشاكل الأطفال، بمشاركة ممثلي المجتمع المدني. وبين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، عُقدت حوالي ٣٠ جلسة استماع بشأن هذه المواضيع. ومن الجديد بالذكر أن ثمة تكاملا بين القوانين الاتحادية والقواعد المتبعة على المستويات المحلية وجميعها تأخذ في الاعتبار المشاكل التي يواجهها الأطفال بوجه خاص في كل منطقة.

١٢٥ - واختتم حديثه قائلا إن المجتمع الروسي الذي يعلق أهمية كبرى على رفاه الأطفال لن يألو جهدا في سبيل تأكيد تحقيق هذا الرفاه. وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاتحاد الروسي، تتوفر لحكومته الإرادة السياسية الأكيدة لتأمين الموارد الضرورية.

١٢٦ - **السيدة جيل** (إسرائيل): تكلمت ممارسة للحق في الرد قائلة إنها تود أن تشير مرة أخرى إلى أن حكومتها مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في إطار يكفل تنفيذ جميع عناصره بما في ذلك إحلال السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في كفالة عودة سلطتها الفعلية في المنطقة. وأشارت إلى أن مما يثير الدهشة أن ممثل لبنان يصر على أن الأطفال الذين يعيشون في جنوب لبنان يواجهون أخطارا كبيرة بسبب الأنشطة الإسرائيلية علما بأن الأطفال الذين يعيشون في الجانب الإسرائيلي من الحدود يواجهون أيضا أخطارا كبيرة بسبب الأنشطة اللبنانية. فإذا كانت حكومة لبنان تود أن تساهم في رفاه الأطفال على كلا جانبي الحدود،

فبإمكانها التعاون مع إسرائيل في اتخاذ تدابير أمنية من شأنها أن تتيح تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي غضون ذلك، فإن إسرائيل ستمارس حقها في الدفاع عن نفسها من الهجمات اللبنانية حرصا منها على حماية سكانها المدنيين.

١٢٧ - **السيد نجم** (لبنان): قال إن إسرائيل لم تقبل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) إلا بعد مضي ٢٠ سنة من اتخاذه ومع إدخال تغييرات في فحواه الأصلية. إن قوات الجنوب اللبناني تكافح من أجل حريتها ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية التي لا تعير اهتماما لقرارات الأمم المتحدة وتهاجم لبنان بأسلحة الدمار الشامل. إن هذه الهجمات التي قتلت الأطفال وكبار السن هي مثال على الإرهاب. ويرى لبنان ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية ومن دون شروط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.